

أراضيها ونتيجة امتلاكها لأرصدة مالية ضخمة (وتزداد ضخامة مع مرور الأيام) قادرة على التأثير الحاسم على الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتريد هذه الحملة اظهار العرب بمظهر من يشكل خطرا كبيرا في المستقبل القريب على «العالم» بسبب حاجته المتزايدة للبتترول العربي، وبسبب تأثير أرصدهم على استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية الدولية، والإيحاء بأن العرب سيسببون بالضرورة استخدام القوة الموضوعة بين أيديهم وسيستعملونها لغايات أنانية حتى لو كان ذلك يعني خراب «العالم» من حولهم. ان رسم مثل هذه الصورة عن العرب لا بد ان يكون مقدمة لاجراءات لاحقة هدفها وضع حد لقوة «هذه الفئة» التي تتهدد أمن «العالم» واستقراره. وواضح من هذه الحملة ان الامبريالية تحسب ألف حساب وتتخوف كثيرا من اليوم الذي تقوم فيه ظروف سياسية معينة في الوطن العربي تجعل من البترول والارصدة سلاحا استراتيجيا ماضيا في خدمة قضايا المنطقة الوطنية والتحررية والمعادية للامبريالية. عندئذ سيشكل «العرب» خطرا ليس على استقرار «العالم» واقتصادياته، بل على استقرار العالم الرأسمالي واقتصادياته الامبريالية بالتحديد.

أخذت هذه الحملة لارعباب «العالم» من قوة العرب الفائتة شكلا منظما ومنتسقا، فعلى سبيل المثال دعت امريكا لجنة الدول المجتمعة في امستردام لدراسة الازمة النقدية الاخيرة الى ايجاد صيغة لتفاهم امريكي - اوروبي - ياباني - هدفها ضمان استمرار تدفق النفط من الشرق الاوسط. ثم خرجت مجلة «تايم» الامريكية (٢ نيسان ١٩٧٢) وعلى غلافها صورة الرئيس الليبي معمر القذافي كمدخل لموضوعها الأساسي الذي يدور حول الأخطار الناجمة عن حاجة العالم للنفط العربي، ومن الأرصدة العربية وتأثيراتها الممكنة على الأوضاع النقدية والتجارية العالمية. وذهبت المجلة الى حد الكلام عن امكانية قيام امراء النفط العربي بشراء المشاريع الاقتصادية والصناعية الكبرى في امريكا نفسها، وهولت بإمكان سيطرة أموال الأرصدة العربية على اقتصاديات الولايات المتحدة بطريقة مشابهة لسيطرة الرأسمال الأمريكي على حياة أوروبا الاقتصادية. (التحدي العربي لأمريكا في مقابل ما سُمي بالتحدي الأمريكي لأوروبا - على حد تعبير المجلة) وفي اليوم التالي صدرت صحيفة «الواشنطن بوست» بانتقادية تكلمت فيها عن

الرئيس القذافي والبتترول العربي في محاولة لخلق نفس الانطباع الذي عملت على نشره الصحف الأخرى عن العرب. وفي ٢٥ آذار نشرت «النيويورك تايمز» مقالا افتتاحيا بعنوان «الكنوز المرسودة في جزيرة العرب» خصصته أيضا للحديث التهويلي عن أهمية مخزون البترول العربي، والارصدة العربية وتأثيراتها الممكنة على استقرار «العالم» واقتصاده. واعتبرت الصحيفة ان ضخامة هذه الارصدة تخلق مشكلة عالمية (أي يحق للجميع التدخل فيها) لانها تضر ضررا كبيرا بالعملات العالمية الرئيسية. واقترحت «النيويورك تايمز» ربط عائدات البترول بشروط تلزم الدول المنتجة على استثمارها مباشرة في المشاريع الامريكية ولكن بدون ان يؤدي ذلك الى اية سيطرة اجنبية على الصناعات الامريكية. كما دعت الى اتباع سياسة منسقة بين الدول المستهلكة للنفط لمواجهة الدول المنتجة. وفي الفترة نفسها نشرت صحيفة «الفايننشال تايمز» اللندنية مقالا مطولا عن الموضوع نفسه قالت فيه انه سيكون بمقدور المملكة العربية السعودية في اواخر السبعينات شراء شركات نفطية عالمية كبرى بمعدل شركة كل سنة. لكن على الرغم من هذه الحملة الواسعة لا توجد اية دلائل تشير الى ان البترول العربي او الارصدة العربية سيستخدمان في المستقبل المنظور كأسلحة لخدمة القضايا الوطنية وفي مقدمتها مواجهة توسع اسرائيل المستمر وسيطرتها المتزايدة على منطقتنا. وتبينت النوايا الامريكية بالنسبة لهذا الموضوع بمزيد من الوضوح في منتصف شهر نيسان. عندما أعلن مسؤول أمريكي في ندوة دراسية حول أزمة الطاقة بأن الولايات المتحدة قد تواجه قريبا ضرورة الاختيار بين القبول بتدابير مشددة للحفاظ على إنتاج النفط المحلي وبين ارسال قوات الى الشرق الاوسط للسيطرة على حقول البترول هناك. وهذا اول تلميح أمريكي علني شبه رسمي بأن الولايات المتحدة مستعدة للذهاب الى أقصى الحدود من اجل استمرار سيطرتها على مصادر الطاقة البترولية في منطقتنا.

● بالنسبة للاقتصاد الشوفياتي تحسنت علاقاته مع مصر في الفترة الاخيرة بعد الفتح الذي ساءت علاقات البلدين منذ انتهاء الوجود الشوفياتي في مصر. وكان هذا واضحا في الاشارة التي جاءت في نهاية مقابلة الرئيس السادات مع مجلة «نيوزويك» حول موضوع السلاح حيث قال ان الاقتصاد